

# الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي

سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية 14-14 تشرين الأول / أكتوبر 2017



CL/201/10(g)-R.1 2017 تموز/ يوليو 2017

المحلس الحاكم البند 10

## تقارير عن الاجتماعات الأخيرة المتخصصة

(ز)- (g) الاجتماع البرلماني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة

نيويورك، 17 تموز/ يوليو 2017

بحضور ثمانين نائباً من 34 وفداً وطنياً.

رحب السيد صابر تشودري، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بالمشاركين في هذا الحدث الجانبي للاتحاد البرلماني الدولي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وأشار إلى أن الحضور هذا العام تضاعف مقارنة بالعام الماضي سواء من حيث النواب أو البرلمانات الفردية الممثلة، والذي أظهر أن الاتحاد البرلماني الدولي أحرز تقدماً في ربط المجتمع البرلماني بعملية الاستعراض العالمية التي تقودها الأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة.

أدار السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، حلقة مناقشة مع السيد هوسيه كارلوس ماهيا، رئيس مجلس النواب في أوروغواي، والسيدة بيترا بير، عضو المجلس الوطني للنمسا، والسيد أمادو سيسي، عضو الجمعية الوطنية في مالي، والسيدة شادية رافي، الرئيس والمنظم Air Quality Asia.

افتتح السيد تشونغونغ الاجتماع بالإشارة إلى دورة الربيع للجنة الاتحاد البرلماني الدولي لشؤون الأمم المتحدة، في نيسان/ أبريل 2017، والتي قدمت أول فرصة للنواب لتقييم العمل البرلماني حول أهداف التنمية المستدامة ومناقشة الموضوع الرئيس للمنتدى الرفيع المستوى، وهو القضاء على الفقر. ثم تحول إلى جهود الاتحاد البرلماني الدولي التي تمت مؤخراً للمساعدة في دمج جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة ولعب دور في تنفيذها، والتي تضمنت: مجموعة أدوات التقييم الذاتي المعدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة



في إضفاء الطابع المؤسسي على أهداف التنمية المستدامة؛ عدد من الندوات الإقليمية للبرلمانيين للمساعدة في رفع الوعي حول أهداف التنمية المستدامة ومعالجة قضايا السياسات الرئيسية. وقرار برلماني نموذجي يحدد الخطوات الرئيسية التي تحتاج البرلمانات إلى اتخاذها لتعزيز المساءلة والملكية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.

وقدم السيد تشونغونغ مزيداً من التفاصيل عن نتائج الاستبيانات المرسلة إلى برلمانات 44 دولة عرضت تقدم تقارير مرحلية وطنية إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى. وأظهر الاستقصاء أن مشاركة تسعة برلمانات فقط، إلى حد ما، في المشاورات الوطنية التي تقودها الحكومة من أجل التقرير المقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وأن ثلاثة من هذه البرلمانات فقط أتيحت لها الفرصة لاستعراض التقرير قبل تقديمه إلى الأمم المتحدة. وبقدر ما يوفر هذا المسح مقياساً للمشاركة البرلمانية في الاستعراض العالمي لأهداف التنمية المستدامة، تظهر النتائج أن الطريق لا يزال طويلاً.

وقدمت عروض حلقة النقاش وما تلاها من مناقشات دليلاً قوياً على التوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة التي توفرها أهداف التنمية المستدامة للبرلمانات في جميع أنحاء العالم. وقدمت المناقشة أيضاً أمثلة كثيرة على الخطوات الملموسة التي تتخذها البرلمانات لتعميم أهداف التنمية المستدامة في أعمالها التشريعية والرقابية.



### الرسائل والتوصيات الرئيسة

- تشير أهداف التنمية المستدامة إلى الحاجة إلى موقف أكثر نشاطاً في السياسة الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية. وتتطلب جميع الأهداف إصلاحات تشريعية وتنظيمية تكون البرلمانات في وضع يمكنها من الشروع فيها أو دعمها. وكما يظهر في بلدان مختلفة مثل أوروغواي، إسبانيا، وكينيا، على سبيل المثال، ساعدت التشريعات الاستباقية وزيادة دعم الموازنات على خفض معدلات الفقر، وتضييق أوجه التفاوت، وتوفير الرعاية الصحية الشاملة. وفي سيراليون، ساعدت التشريعات على الحد من سوء التغذية ومنع حالات حمل المراهقات من خلال التثقيف الجنسي. وقد أصدر عدد من البرلمانات تشريعات للمساواة بين الرجل والمرأة (المساواة الجندرية) لزيادة تمثيل المرأة في السياسة.
- وبالإضافة إلى التشريعات المتصلة بمسائل محددة، يمكن للبرلمانات اعتماد تشريعات إطارية لتوفير بيئة تمكينية للمحتمع المدني والقطاع الخاص للمساهمة في أهداف التنمية المستدامة. ففي جمهورية بنين، على سبيل المثال، وضع قانون حديد بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص خلق ظروفاً أفضل للاستثمارات الأجنبية.
- وتتطلب الطبيعة المترابطة لأهداف التنمية المستدامة نهجاً للبرلمان كله للتغلب على الصعوبات والنظر في كل قضية من وجهات نظر متعددة في وقت واحد. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الاستجابة للفقر وهو الموضوع الرئيس للمنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي يجب قياسه وتقريبه بصورة متعددة الأبعاد، وهو ما يتجاوز التعريف الأساسي للدخل. إن المسألة البسيطة لجودة الهواء، التي أبرزها الفريق، تتقاطع مع عدد من أهداف التنمية المستدامة. فالحد من تلوث الهواء يحسن بشكل كبير الصحة، ويزيد الإنتاجية، ويساعد على مكافحة تغير المناخ. ويتعين على البرلمانات أن تكون واضحة فيما يتعلق بالدوافع الرئيسية لهذه المشكلة وأن تتخذ إجراءات للتصدي لها من خلال الاستثمار في رصد جودة الهواء، ووضع أهداف وطنية، وتشديد تنظيم مكافحة التلوث، وخفض الدعم المقدم للوقود الأحفوري.
- إن إضفاء الطابع المؤسسي على أهداف التنمية المستدامة في البرلمانات يتطلب إشراك جميع الأعضاء، وليس أعضاء لجان التنمية فقط. وفي كثير من البرلمانات، لا يزال التفكير الإنمائي متأصلاً



في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يطرح التنمية كعملية لا تتعلق إلا بالبلدان النامية. وفي عديد من برلمانات البلدان المتقدمة، لم يقم العديد من أعضاء البرلمان بتقييم أهداف التنمية المستدامة كجدول أعمال يتصل بحم عند معالجة مستويات الفقر المرتفعة، وتزايد أوجه عدم المساواة، ومسائل الحكم الرشيد والقضايا البيئية. وفي جميع البلدان، يجب على البرلمانات أن تصر على أن تعين الحكومة جهة تنسيق لأهداف التنمية المستدامة لتبسيط الاتصالات مع البرلمانية.

- وتحثّ أهداف التنمية المستدامة البرلمانيين على الاستخدام الكامل للسلطات التشريعية والرقابية التي تُمنح للبرلمانات في كل مكان تقريباً بموجب الدستور. ويمكن للبرلمانات تنظيم استجابتها الخاصة لأهداف التنمية المستدامة عن طريق تحسين التنسيق بين اللجان من خلال إنشاء تجمع برلماني أو لجنة متخصصة حول أهداف التنمية المستدامة، من خلال ضمان وضع خطة وطنية لأهداف التنمية المستدامة وتقديم تقرير مرحلي إلى البرلمان، واستعراض جميع التشريعات، بما في ذلك مشروع الموازنة، من خلال منظور أهداف التنمية المستدامة.
- وأفاد المشاركون من الدنمارك، كينيا، مالي، نيجيريا، المكسيك، سيراليون، توغو، والمملكة المتحدة أن برلماناتهم إما أنها قامت بإعادة تشكيل اللجان القائمة أو بإنشاء هياكل برلمانية جديدة مثل تجمع، أو فريق عمل، أو لجنة متخصصة لتنسيق التشريعات وغيرها من أعمال البرلمان بشأن أهداف التنمية المستدامة. وعادة ما تكون العضوية في هذه الهيئات مفتوحة لجميع الأعضاء من جميع اللجان. وتميل لجان التنمية المستدامة إلى أن تتألف من رؤساء اللجان البرلمانية الذين يمكنهم التحكم في برامج عمل لجافم. وأنشأ برلمان الإكوادور "وحدة مالية" للحد من التهرب الضريبي وزيادة إيرادات أهداف التنمية المستدامة. واعتمد برلمان الأردن خطة لمراجعة جميع التشريعات القائمة من وجهة نظر أهداف التنمية المستدامة.
- وفي حين أن الاستجابة البرلمانية المنسقة لأهداف التنمية المستدامة آخذة في التجذّر، إلا أنه لا تزال هناك العديد من التحديات والثغرات التي يتعين سدها من حيث القدرات البرلمانية والسلطة القانونية للإشراف على التنفيذ. ففي الأردن، على سبيل المثال، للبرلمان دور محدود في اقتراح الموازنة المقدمة من الحكومة. بالمقابل، يتمتع البرلمان المغربي بسلطة قوية لمراجعة الموازنة وطلب التعديلات، ولكنه يفتقر إلى القدرات، من حيث التوقعات، على أداء هذه المهام بالكامل. ورداً على الملاحظات الأولية للاتحاد البرلماني الدولي، أعرب برلماني من بلجيكا عن أسفه لأن عدداً قليلاً من



البرلمانات شاركت في الاستعراضات الوطنية الطوعية، الأمر الذي يثير شكوكاً حول ادعاء الشمول الذي قدمته حكومات عديدة. وأشار أحد أعضاء البرلمان من النمسا إلى أن أياً من المناقشات الرئيسة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لم يكن برلمانياً.

• وفي حتام الاجتماع، ذكّر السيد أنتي أفسان، البرلماني، ورئيس لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لشؤون الأمم المتحدة المشاركين بأهمية المهمة التي تضطلع بها لجنته، التي تعمل دورتها في الربيع من كل عام كمنتدى لتسهيل التبادل المنتظم لأفضل الممارسات والدروس المستفادة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وشجع الحاضرون جميعاً على العمل مع الزملاء بشأن أهداف التنمية المستدامة استناداً إلى نموذج الاتحاد البرلماني الدولي والنظر في إجراء التقييم الذاتي الذي تيسره مجموعة أدوات الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة.

#### الخاتمة

تظهر المناقشة التي دارت في خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى، بالإضافة إلى معلومات الاتحاد البرلماني الدولي التي تم جمعها من البرلمانات خلال العام الماضي، ارتفاع مستوى الوعي بأهداف التنمية المستدامة في البرلمانات في جميع أنحاء العالم. وتقوم عدة برلمانات بإعادة تجهيز وإنشاء هياكل وعمليات لتعميم أهداف التنمية المستدامة مع مساءلة حكومات حولها.

ومع ذلك، فإن هذه الصورة متفاوتة جداً سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث القدرات الفعلية للبرلمانات على أن تحذو حذوها. ومن المرجح أن تتفاوت نتائج العمليات البرلمانية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بشكل كبير فيما بين البلدان، وسيتطلب الأمر المزيد من الاختبار. ولم تفهم جميع البرلمانات، لا سيما تلك الموجودة في البلدان المتقدمة النمو، الطابع العالمي لأهداف التنمية المستدامة.

ومن أجل المضي قدماً، سيحتاج الاتحاد البرلماني الدولي ومجتمع المانحين إلى استثمار المزيد من الموارد في تعزيز قدرات البرلمانات على إضفاء الطابع المؤسسي على أهداف التنمية المستدامة. وستحتاج الحكومات إلى إشراك البرلمانات بشكل استباقي في الاستعراضات الطوعية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى وفي الوفود الوطنية إلى دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى.





## 137<sup>th</sup> IPU Assembly





Governing Council Item 10

CL/201/10(g)-R.1 27 July 2017

### Reports on recent IPU specialized meetings

(g) Parliamentary meeting at the UN High-Level Political Forum on Sustainable Development

**New York, 17 July 2017** 

Eighty MPs from 34 national delegations were in attendance.

Mr. **Saber Chowdhury**, President of the IPU, welcomed participants to this side event of the IPU at the High-Level Political Forum (HLPF). He noted that attendance had more than doubled from last year both in terms of individual MPs and parliaments represented, which showed that the IPU was making inroads in connecting the parliamentary community to the UN-led global review process for the SDGs.

Mr. Martin Chungong, IPU Secretary General, moderated a panel with Mr. José Carlos Mahía, Speaker of the House of Representatives of Uruguay, Ms. Petra Bayr, MP, National Council of Austria, Mr. Amadou Cissé, MP, National Assembly of Mali, and Ms. Shazia Rafi, President and Convener, AirQualityAsia.

Mr. Chungong opened the meeting referring to the spring session of the IPU Committee on UN Affairs, in April 2017, which provided a first opportunity for MPs to take stock of parliamentary action on the SDGs and discuss the main theme of the HLPF—poverty eradication. He then went over IPU's recent efforts to help parliaments integrate the SDGs agenda and play a role in their implementation, which included: a self-assessment toolkit, prepared with UNDP, to help parliaments institutionalize the SDGs; a number of regional seminars for parliamentarians to help raise awareness of the SDGs and address key policy questions; and a model parliamentary resolution outlining the key steps parliaments need to take to strengthen accountability and national ownership of the SDGs.

Mr. Chungong further elaborated on the results of a survey questionnaire sent to the parliaments of the 44 countries presenting national progress reports to the HLPF. The survey showed that only nine parliaments had been engaged, to some extent or another, in the government-led national consultations for the report to the HLPF, and that only three of these parliaments had had an opportunity to review the report before it was submitted to the UN. To the extent that this survey provides a gauge of parliamentary engagement in the global review of the SDGs, the results show that there is still a long way to go.

The panel presentations and the ensuing debate provided strong evidence of the policy guidance SDGs were providing to parliaments around the world. The discussion also provided many examples of concrete steps parliaments were taking to mainstream the SDGs in their legislative and oversight work.

#### Main messages and recommendations

- The SDGs signal the need for a more pro-active stance in economic, social and environmental policy. All of the goals require legislative and regulatory reforms that parliaments are well positioned to initiate or support. As shown in countries as different as Uruguay, Spain and Kenya, for example, pro-active legislation and increased budget support helped reduce poverty rates, narrow inequalities, and provide universal health care. In Sierra Leone, legislation helped reduce malnutrition and prevent teen pregnancies through sexual education. A number of parliaments have passed gender equality legislation to increase the representation of women in politics.
- In addition to issue-specific legislation, parliaments can adopt framework legislation to provide an
  enabling environment for civil society and the private sector to contribute to the SDGs. In Benin,
  for example, a new law on public-private partnerships created better conditions for foreign
  investments.
- The inter-connected nature of the SDGs requires an all-of-parliament approach to overcome silos and look at every issue from several perspectives at once. This is particularly true in the response to poverty—the main theme of the HLPF— which must be measured and approached multi-dimensionally, going beyond the basic income definition. The simple issue of air quality, highlighted from the panel, crosses over a number of SDGs. Reducing air pollution drastically improves health, raises productivity and helps combat climate change. Parliaments need to be clear as to the main drivers of such a problem and take action to tackle it by, among other, investing in air quality monitoring, setting national targets, tightenening anti-pollution regulation, and cutting subsidies to fossil fuels.
- Institutionalizing the SDGs in parliaments requires engaging all members, not just those from development committees. In many parliaments, development thinking is still rooted in the MDGs framework, which posited development as a process pertaining only to developing countries. In many developed countries' parliaments, many MPs have yet to take stock of the SDGs as an agenda that relates to them when addressing high poverty levels, growing inequalities, and questions of good governance as well as environmental issues. In all countries, parliaments must insist that the government appoint a focal point for the SDGs to streamline communications with parliamentarians as well as with the various parliamentary committees.
- The SDGs challenge MPs to make full use of the legislative and oversight powers that almost everywhere are granted to parliaments under the constitution. Parliaments can organize their own response to the SDGs by improving coordination between committees, by setting up a parliamentary caucus or a specialized SDGs committee, by ensuring that a national plan for the SDGs is drawn up and a progress report presented to parliament, and by reviewing all acts of legislation, including the budget bill, through an SDG lens.
- Participants from Denmark, Kenya, Mali, Nigeria, Mexico, Sierra Leone, Togo, and the UK reported that their parliaments either retooled existing committees or set up new parliamentary structures such as a caucus, a working group, or a specialized committee to coordinate legislation and other acts of parliament on the SDGs. Typically, membership in these bodies is open to all members from all committees. SDG committees tend to be composed of the chairs of the portfolio committees who can control their committee's respective work programmes. The Parliament of Ecuador created a "fiscal unit" to curb tax evasion and raise revenue for the SDGs. The Parliament of Jordan adopted a plan to review all existing legislation from the standpoint of the SDGs.
- While a coordinated parliamentary response to the SDGs is taking root, there remain many challenges and gaps to be filled in terms of parliamentary capacities and legal authority to oversee implementation. In Jordan, for example, parliament has only a limited role in the budget proposal presented by the government. By contrast, Morocco's Parliament has strong authority to review the budget and request amendments but lacks the capacities, in terms of expectations, to fully perform those functions. Echoing the initial remarks by the IPU SG, a parliamentarian from Belgium lamented that only a few parliaments were engaged in the voluntary national reviews, which cast doubt on the claim of inclusiveness made by many governments. An MP from Austria noted that none of the main panel discussions of the HLPF featured a parliamentarian.

At the closing of the meeting, Mr. Anti Avsan, MP, President of the IPU Committee on UN Affairs
reminded participants of the important function of his committee, whose spring session each year
functions as a forum to facilitate a regular exchange of best practices and lessons learned in
SDGs implementation. He encouraged all present to work with colleagues on an SDGs motion
based on the IPU model and to consider performing the self-assessment facilitated by the new
IPU toolkit.

### Conclusion

The discussion during the HLPF as well as the information IPU collected from parliaments over the past year show a rising level of awareness of the SDGs in parliaments worldwide. Several parliaments are retooling and establishing structures and processes to mainstream the SDGs while holding their respective governments to account.

However, this picture is very uneven both geographically and in terms of the actual capacities of parliaments to follow suit. The results of parliamentary processes for the SDGs are likely to vary greatly across countries and will need to be tested further. The universal nature of the SDGs has not fully been understood by all parliaments, particularly those in developed countries.

Going forward, the IPU and the donor community will need to invest more resources in strengthening the capacities of parliaments to institutionalize the SDGs. Governments will need to pro-actively engage parliaments in the voluntary reviews to the HLPF and in the national delegations to the HLPF's session proper.